تحرير الأسواق الوطنية وتبعاتها على النمو الاقتصادي في الدول النامية: مقاربة نظرية

national markets liberalization in underdeveloped countries and its impact on economic growth : a theoretical approach

د/ طارق تاحي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

tahitarek@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/26 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

تناقش هذه الدراسة طبيعة العلاقة السببية الموجودة بين متغيري تحرير الأسواق الوطنية في الدول النامية كمسار تنامى مع عولمة الأسواق الدولية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن الجزم بأن تبني خيار تحرير الأسواق الوطنية سيفضي حتماً إلى تحسين نسب النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فان ثمة متغيرات وسيطة تتدخل في تحديد مدى نجاعة التحرير في ضمان نمو اقتصادي أفضل ومن جملتها وتيرة التحرير التجاري والمالي إضافة إلى مدى تدخل الدولة في حماية قطاعات الناشئة. كما أنه ينبغي الاهتمام بالمتغيرات الخارجية والمتعلقة بدور المؤسسات المالية في دفع مسار التحرير الاقتصادي في الدول النامية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: تحرير السواق الوطنية، التجارة الحرة، النمو الاقتصادي، حماية القطاعات الناشئة، إجماع واشنطن، الحمائية الجديدة.

Abstract:

Globalizion era is characterized by the liberalization of domestic market and their connectedness within an integrated world economy. This paper focus on analyzing the relationship between the markets liberalization and the economic growth in the underdevelopment countries. The main result is that the openness don't led necessarily to stimulate economic growth in these countries..

In this level of analysis, other variables should be taken on consideration like the pace of commercial and capital openness, the state intervention in order to protect emerging industrial sectors. The markets liberalization in underdevelopment countries involved also the influence and pressures of international monetary institutions on decision makers of these countries to adopt the process of markets openness.

key words: Free National Markets, Free Trade, Economic Growth, Protection of emerging Sectors, Washington Consensus, New Protectionism

1.مقدّمة:

لقد شهد النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ظهور مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي اللبرالي تميزت بعولمة الأسواق الدولية، وهي مرحلة كرست الترابط الوثيق Connectedness بين الاقتصاديات الوطنية وتكاملها ضمن اقتصاد دولي رأسمالي. ولعل من بين أهم سمات هذه الفترة هو التراجع اللامسبوق للحواجز الجمركية والتي أدت الى تسريع مسار تحرير الأسواق الوطنية ضمن الاقتصاد الدولي المعولم.

لقد مثلت هذه المتغيرات المهمة في النظام الاقتصادي تحديات جديدة للدول النامية ولاسيما تلك التي استقلت حديثا من المنظومة الاشتراكية، ولعل من بين أهمها البحث عن الطريقة الأنجع في تحرير الأسواق والاندماج ضمن الاقتصاد الدولي دون الإضرار بمصالحها الاقتصادية القومية. فقد كان لزاماً على هذه الدول بلورة تصور اقتصادي يقودها نحو تبني إصلاحات اقتصادية وبعث مسار تحرير الأسواق الوطنية مع مراعاة التحديات الداخلية المتمثلة في وجوب تحقيق تنمية اقتصادية ومضاعفة الدخل القومي الخام. وعلى هذا الأساس تنطلق الدراسة من الإشكالية التالية:

كيف يمكن للدول النامية بأن تستغل فرص تحرير أسواقها الوطنية في سبيل تنمية اقتصادياتها من خلال تحسين نسب نموه؟

- **فرضيات الدراسة :** محاولة لمناقشة الإشكالية تضع الدراسة الفرضيات التالية:

-إن تحرير الأسواق الوطنية يؤدي بالدول النامية إلى تحسين نسب نموها الاقتصادي شريطة تبني خيار التحرير المتدرج.

-يؤدي تحرير الأسواق الوطنية بالدول النامية إلى تحسين نسب نموها الاقتصادي شريطة تدخل الدولة لحماية "قطاعاتها الناشئة".

-كلما كانت عملية تحرير الأسواق مقترنة بشروط المؤسسات الدولية كلما فشلت الدول النامية في تحسين نسب نمو اقتصاداتها.

1-معالم تحرير الأسواق الوطنية

لطالما اقترن تحرير الأسواق الوطنية بمسار تحرير التجارة الدولية والذي بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ارتبط تحرير هذا المسار بتراجع الحواجز الجمركية أمام تنقل السلع المرئية وغير المرئية والذي أقرتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية G.A.T.T وهذا في جولاتها الثمانية ابتداءاً من جولة جنيف سنة 1947(مع نهاية الحرب العالمية الثانية) وانتهاءاً عند جولة الأروغواي (1986-1993).

ولعل ما يلاحظ أن كل الجولات التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية تلتقي عند مبدأ رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة الدولية وضمان تأثير أقل للسياسات الحكومية في الشؤون الاقتصادية إضافة إلى دفع عجلة الخصخصة(Gilpin, 2001, p. 08) .إلا أنه يبقى مستوى الحواجز الجمركية متغيراً أساسياً في قياس مدى الانفتاح الاقتصادي لأي دولة، فعلى سبيل المثال تراجعت القيمة

العامة للتعريفات الجمركية(القيود الجمركية والقيود غير الجمركية) بصفة تدريجية في الدول الصناعية مرتفعة الدخل (O.C.D.E) من 40% سنة 1970 إلى أقل من 10% بعد جولة طوكيو (المطلب، 2003، الصفحات 71-72) .

وتعد جولة الأوروغواي والتي انطلقت سنة 1986 وانتهت مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 من أهم الجولات على الإطلاق في مسار تحرير التجارة الدولية،حيث أقرّت أكبر تخفيضات من حيث الكم والنوع للحواجز الجمركية العامة. فقد بلغت قيمة التعريفات الجمركية العامة 3% من قيمة السلع أي بتخفيض وصلت قيمته 45% وهذا في الدول المصنعة مرتفعة الدخل (Institut Français des Relations Internationales IFRI, 2002, p. 60) O.C.D.E. وقد واصل معدل التعريفات الجمركية العالمي في التراجع مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21، حيث تراجعت معدلاتها إلى 6% سنة 2002 وهذا بعدما كانت تمثل 10.5% في 1990.(Rodréguez, 2007, p. 01)

2-تحرير التجارة كشرط لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

يعد أنصار اللبرالية الجديدة من أهم المتفائلين بالدور الايجابي الذي يلعبه التحرير الاقتصادي في تحسين نسب النمو الاقتصادي، حيث تعتبر الدراسة التي قدمها كل من جيفري ساكس J.Sachs وأندرو وورنر A.Warner (1995) الموسومة تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية ومسار التكامل الدولي" Economic Reform and the Progress of Global Integration من أهم الإسهامات النظرية والقياسية التي حاول من خلالها الاقتصاديين دراسة وتفسير العلاقة السببية بين درجة الانفتاح الاقتصادي للدول النامية والاشتراكية سابقا ونسب النمو الاقتصادي المحققة. انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: يمثل التحرير الاقتصادي في الدول النامية والاشتراكية سابقا عاملا مشجعا لنسب النمو، أي كلما تراجعت الحواجز الجمركية في هذه الدول كلما أدى ذلك إلى تحقيق نسب نمو اقتصادي أعلى. وذهبت الدراسة إلى أبعد من ذلك عند اعتبار أن الدول النامية والاشتراكية سابقاً والتي هي في مرحلة التحول نحو تحرير اقتصادياتها تسجل نسب نمو اقتصادي أعلى حتى من اقتصاديات الدول الغنية واللبرالية، فبينما تحقق الأولى نسب نمو اقتصادي تصل إلى 4.49 % سنويا تسجل الثانية نمواً يصل إلى 2.29%. كما أشارت الدراسة إلى أن نمو الاقتصاديات الغنية التي تتبنى خيار الحمائية الاقتصادية يصل إلى 0.74 % مقابل 0.69 % بالنسبة للدول النامية التي تتبنى خيار الحمائية(Sachs & Warner, 1995, p. 36) .

وقد استدلت الدراسة بمجموعة من الإحصائيات لفترات سابقة لإبراز الآثار الايجابية للتحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الإشارة إلى أن جل الاقتصاديات القومية مع نهاية الحرب العالمية الثانية بتبنيها سياسات حمائية في حين بلغ نسبة سكان العالم الذين يعيشون في الاقتصاديات اللبرالية سنة 1960 ما يعادل 20% فقط من إجمالي سكان العالم، لتتطور هذه النسبة لتصل إلى 50 % سنة 1993 (أي أن في سنة 1993 كان نصف سكان العالم كانوا يتمركزون في الاقتصاديات اللبرالية والتي تعرف تراجعاً في الحواجز الجمركية وتحريراً على نطاق واسع لاقتصادياتها).هذا الارتفاع في سكان الدول

الرأسمالية أثر إيجابا على تغير خارطة انتشار الثروة في العالم، حيث تشير الإحصائيات الإحصائيات إلى أن 60% من الثروة العالمية تمركزت في هذه الدول(حسب إحصائيات 1993) (Sachs & Warner, 1995, p. 36) .

كما حاول جاغديش بيغاواتي Jagdish Bhagwati إبراز الآثار السلبية للحمائية الاقتصادية وهذا من خلال إثارة إشكالية الاحتكار الاقتصادي كظاهرة متلازمة مع تبني الحمائية الاقتصادية، حيث تفرض ظاهرة الاحتكار سيطرة عدد قليل من الشركات على أسواق هذه الدول من خلال إعطائها الأولوية في التحكم في العرض والأسعار. وبالتالي فان التحرير الاقتصادي يمثل أفضل البدائل لهذه الدول من خلال منحها إمكانية أكبر لاستيراد السلع بأثمان أرخص ما سيسمح بالتخلص من الوضع الاحتكاري (Bhagwati, 2004, p. 179) .

أما دافيد دولار David Dollar وآرت كراي Aart Kraay (2004) فبفضل تبنيهما لمؤشري نمو التجارة الخارجية والدخل الوطني الخام لثلث (1/3) كبرى الدول النامية ابتداءا من 1980 خلصا إلى أن الدول النامية التي تبنت خيار التحرير الاقتصادي استطاعت أن تسجل نسب نمو ايجابية للدخل الفردي وصل إلى 5% سنويا، بالمقابل لم تحقق قريناتها التي تبنت سياسات حمائية إلا 1.4% سنويا (Irwin, 2009, p. 179) .

وقد ذهب كل من غروسمان وهلبمان Grossman , Helpman (1991) إلى اعتبار أن التحرير الاقتصادي له آثار ايجابية من حيث أن كثافة الصادرات في مجال السلع والخدمات ستسمح بتنقل التكنولوجيا بين الدول الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين طرق الإنتاج وبالتالي تحسين الإنتاجية خاصة في الدول النامية، وقد أدرجا لاحقا (وفي سنة 1992) السياسات الحكومية كمتغير وسيط في تحليل علاقة مستوى التحرير الاقتصادي بالنمو الاقتصادي، حيث يمكن للسياسات الحمائية أن تمثل حافزا لتحقيق النمو الاقتصادي شريطة أن تتدخل الدولة في سبيل تشجيع الاستثمارات المحلية للاقتصاد الوطني وهذا ما سيقدم ميزة نسبية للمنتجات المحلية(Lamzoudi, 2005, pp. 07-08) .

بالمقابل اهتم روفين ورونالت Levine , Renelt بدور الاستثمارات المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تحرير للأسواق الوطنية، حيث حاولت دراستهما مناقشة الفرضية التالية: كلما كان موضوع التحرير الاقتصادي متعلق بالاستثمارات المباشرة كلما كانت إمكانية أكبر لانتعاش نسب النمو الاقتصادي على المستوى البعيد كون أن التحرير الاقتصادي سوف يساعد على استقطاب الاستثمارات المباشرة(Lamzoudi, 2005, p. 07) .أما فرانكل ورومر Frankel , Romer (1999) فقد تبنيا طرح أكثر تفاؤلاً لدور التحرير الاقتصادي في ارتفاع النمو الاقتصادي اذ سيسمح مسار تحرير التجارة الدولية على حد قولهما برفع معدلات التبادل التجاري مما يؤدي حتما لارتفاع نسب النمو الاقتصادي. كما أدرجا في تحليلهما المتغير الجغرافي كمحدد أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي من حيث أن القرب أو البعد الجغرافي بين الدول يؤثر على تكاليف نقل السلع(l'Organisation Mondiale du Commerce , 2008, p. 77) .

3- حدود نجاح التحرير التجاري في تحسين النمو الاقتصادي

وعلى نقيض الطرح اللبرالي الجديد ثمة مجموعة من الدراسات الإحصائية التي روجت للدور الكبير للحمائية الاقتصادية كأفضل البدائل لدفع النمو الاقتصادي خاصة في المراحل الأولى من الإصلاحات الاقتصادية، ولعل من بين هؤلاء ايرفينج كرافيس Irving Kravis (1970) والذي اعتبر أن علاقة تحرير التجارة بالنمو الاقتصادي هي علاقة سببية ضعيفة وهذا لان بعض الدول استطاعت أن تحقق نسب نمو اقتصادي عالية في ظل ضعف مستوى تجارتها الخارجية، وعلى هذا الأساس يعتبر كرافيس بأن التجارة الخارجية محفزا للنمو وليس محركا له (دونكلي، 2009، صفحة 108).

وقد خلص الاقتصادي الأمريكي دونالد ماكلوسكي McCloskey Donald إلى أن التجارة الحرة قد قلصت من قوة الشروط التجارية لبريطانيا في القرن 19 وهذا بسبب الانفتاح المفرط لبريطانيا على شركائها، الأمر الذي أدى إلى تسجيلها لنسب نمو سلبية أو "نمواً شحيحاً" على حسب تعبير جاغديش بيغاواتي J.Bhagwati (دونكلي، 2009، صفحة 108). وفي نفس السياق أثار الاقتصادي البلجيكي بول بايروك Paul Bairoch (1972) قضية تجانس الدول من حيث استفادتها من مزايا التحرير الاقتصادي في أوروبا، حيث لوحظ أن وتيرة التحرير التجاري السريع في أوروبا كان لصالح بريطانيا على حساب فرنسا وهذا عكس ما تنبأ به أنصار التجارة الحرة بأن تحرير التجارة ستعود بنمو متكافئ على جميع الدول الأوروبية.

كما خلص فرونسيسكو رودريغاز Rodriguez Francisco وداني رودريك Dani Rodrik من خلال دراستهما "السياسة التجارية والنمو الاقتصادي Growth Trade policy and Economic الى أن تحرير أسواق الاقتصاديات النامية لا يعني بالضرورة تحسن نسب نموها الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي مرتبط بالمتغيرات الداخلية أو القومية أكثر من ارتباطه بالمتغيرات الخارجية(Cohen, 2002, p. 120) .

تشير أغلب الإحصائيات إلى أن أغلب النامية والدول الاشتراكية سابقا نجحت في تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفع وهذا في فترة تبنيها نهج الاقتصاد الموجه سنوات الستينات والسبعينات وحتى فترة بداية الثمانينات من القرن الماضي،فقد تميزت هذه الفترة بتبنيها لسياسات حمائية في تعاملاتها التجارية الخارجية والتي تجلت بالتعريفات الجمركية المرتفعة المفروضة على السلع المستوردة وسيطرة الدولة على النشاط التجاري والمالي. فعلى سبيل المثال لم يمنع تبني خيار الحمائية التجارية في الاتحاد السوفيتي من تسجيل نمو اقتصادي قدر بـ4.9% بين سنتي 1961 و1970،كما سجلت 3.8% في دول أوروبا الشرقية و 5 %في يوغسلافيا بين 1971 و1980(كما هو مبين في الجدول).كما أن استقراء التاريخ الاقتصادي الحديث يكشف لنا بأن مصدر تحقيق الثروة في كبرى الدول الرأسمالية المصنعة (والتي أغلبها دولاً غربية) راجع لتبنيها لسياسات حمائية في المراحل الأولى من نشأت قطاعاتها الصناعية أو كما يعرف "بحماية القطاعات الناشئة"،فقد استطاعت بريطانيا التفوق على منافسيها بفضل عدم تبنيها لخيار التجارة الحرة إلا بعد أن تطورت قطاعاتها الصناعية (غيلبن، 2004، صفحة 228).

من خلال الإحصائيات المقدمة يتضح بأن الفرضية المسلّمة بنجاعة التحرير الاقتصادي في تحسين نسب النمو الاقتصادي في الدول النامية ليست صحيحة في جميع الأحوال،حيث يتعلق الأمر بضرورة ادراج

متغير وسيط متمثل في وتيرة التحرير التجاري. كما يعد النمو الاقتصادي كمتغير تابع جد معقد ومن الصعب ربطه بمتغير التحرير التجاري أو الاقتصادي فقط. فالنمو الاقتصادي مرتبط بالإنتاجي والتي بدورها مرتبطة بتطور الرأسمال المادي والبشري وكذا طريقة الإنتاج المعتمدة،كما يتعلق الأمر كذلك بنوعية النظام النقدي وكذا النظام القانوني والمؤسساتي إضافة إلى تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتي لها صلة مباشرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك.

4- وتيرة التحرير التجاري والاقتصادي

تعد وتيرة انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق العالمية من بين العوامل المهمة التي تساعدنا في تفسير حالات النجاح والإخفاق التي تعرفها السياسات الحكومية في مراحل التحول الاقتصادي،حيث تشير أغلب التجارب الاقتصادية أن تحرير الأسواق الوطنية تؤدي إلى تحسين نسب النمو الاقتصادي شريطة تبني وتيرة متدرجة ومتأنية في عملية التحرير.

وقد أشار آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم "بأنه يجب إعادة النظر في طريق التعاطي مع السلع الواردة على اعتبار أن هذه الأخيرة تشكل تهديدا لتنافسية الصناعات المحلية،وعليه فمن الضروري بما كان أن تخضع التجارة الدولية إلى التدرج والبطيء في التحرير والانفتاح الاقتصادي بما يخدم الظروف الاقتصادية للدولة (Bhagwati, 2004, p. 255).وفي سنة 1933 انتقد جون مينارد كينز J.M Keynes طريقة التحول الاقتصادي التي عرفتها روسيا من خلال انتقالها السريع إلى النظام الاشتراكي إذ وصف هذه المرحلة "بخطر التسرع" Danger of Haste. فقد اعتبر أن التحول الاقتصادي لمجتمع ما يجب أن يكون بوتيرة بطيئة يميزها التريُث، وعلى هذا الأساس اعتبر كينز مسار التحول "المتهور" وغير العقلاني الذي عرفتها روسيا في تلك الفترة أنه يؤدي إلى استنزاف الثروة في روسيا وفي الدول حديثة النشأة والتي تتبنى نفس نمط التحول (Bhagwati, 2004, p. 255). كما اعتبر أن أخطار وخسائر التحول الاقتصادي تكون أكبر في حالة ما إذا فُرِض وكان نتيجة لضغوطات واملاءات وعلى هذا الأساس فان أغلب الدول التي تبنت طريقة التحرير المتدرج لأسواقها الوطنية في مواجهة الأسواق الدولية التي أضحت معولمة على غرار دول شرق آسيا نجحت في تحقيق نسب نمو عالية في فترة تحولها الاقتصادي.حيث رفضت أغلب هذه الدول الانصياع للضغوطات الدولية خاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي كان الهدف منها تحرير الأسواق التجارية والمالية لهذه دفعة واحدة على شاكلة العلاج بالصدمة Shock therapy وهذا تفادياً لصدمة الاستراد التي من شأنها أن تضعف القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المحلية.

الجدول رقم 03 : متوسط التعريفات الجمركية لكل منطقة (%) بين سنتي 1980-1999

	85-1980	90 -1986	95-1991	99-1996		
دول أمريكا اللاتينية	30	22	15	11		
دول شرق آسيا			28	18	19	16
دولO.C.D.E المرتفعة الدخل			18	10	09	08

المصدر : Harinder S. Kohli, Growth and Development in Emerging Market Economics, 2008

تشير الإحصائيات إلى أن وتيرة التحرير التجاري لدول شرق آسيا تختلف جذرياً عن دول أمريكا اللاتينية فبينما تبنت دول شرق آسيا وتيرة بطيئة ومتأنية في تخفيض تعريفاتها الجمركية انتقلت على إثرها من 18% الى 19% ثم الى 16% في الفترة الممتدة من 1986 الى 1990 ثم من 1991 إلى 1995 ومن 1996 إلى 1999 على التوالي نجد أن دول أمريكا اللاتينية حررت أسواقها التجارية بوتيرة سريعة وغير مدروسة وهذا من خلال انتقالها من 22% الى 15% ثم الى 11% على التوالي. وعلى هذا الأساس فان دول شرق آسيا تبنت خيار التريث والتدرج في الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي سمح لاقتصادياتها الوطنية بالتأقلم تدريجيا مع معطيات المنافسة الدولية والتي تندرج ضمنها تبني إستراتيجية "حماية القطاعات الاقتصادية الناشئة". بالمقابل فان سرعة تحرير الأسواق الوطنية في دول أمريكا اللاتينية أدى إلى فشلها في حماية هذه القطاعات الأمر الذي أثر سلبا على الإمكانيات التنافسية لاقتصادياتها الوطنية.

كما أشار مؤشر تحرير رؤوس الأموال والذي طوره سنة 2003 كل من كامينسكي وشموكلر Kaminsky and Schmukler أن دول أمريكا اللاتينية انتقلت في ظرف خمس (05) سنوات فقط وهي الخمس السنوات الأولى للتسعينات من القرن الماضي من الحمائية شبه التامة لنظمها المالية إلى نفس مستوى التحرير المالي في الدول المصنعة،وهو ما يمثل تحريراً سريعاً على الأسواق المالية العالمية الأمر الذي أثر سلبا على استقرارها المالي. وفي نفس السياق يعتبر التيار المتشائم من الآثار السلبية لتحرير حركة رؤوس الأموال ومن بينهم جوزيف ستيغليتز J.Stiglitz أن حركة رؤوس الأموال الساخنة Short Term Capital Flows تمثل خطرا على الاستقرار المالي لاقتصاديات الدول النامية (Stiglitz & Ocampo, Capital Market Liberalization and Development, 2005, p. 01) ، حيث يتميز هذا النوع من رؤوس الأموال بإمكانية تحويها بصفة مفاجئة وصعوبة ضبط حركتها كون أنها مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسية. فحركة رؤوس الأموال الساخنة تتعلق بالتحويلات المالية بين الشركات على الصعيد الدولي ما يجعل مراقبة تدفق رؤوس الأموال أمرا صعبا على هذه الدول.

5- دور السياسات الحكومية في بلورة "الحمائية الاقتصادية الجديدة"

تعتبر "الحمائية الجديدة" من بين الآليات التي تستخدمها الدول الناشئة للحفاظ على استقرارها التجاري والنقدي وهذا من خلال دور الدولة في بلورة "تجارة حرة منظمة" (غيلبن، 2004، صفحة 253).لقد لعبت السياسات الحكومية دول شرق آسيا دورا فاعلا في ضبط حركة الأسواق التجارية والمالية في دول هذه المنطقة قصد الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي وهذا من خلال فرض تعريفات جمركية مرتفعة خاصة في المراحل الأولى من التحول الاقتصادي قصد حماية القطاعات الناشئة،إضافة إلى التحكم في حركة الأسواق المالية من خلال تجنب دخول رؤوس الأموال الساخنة Short Term Capital Flows..

وبالنسبة لهذه الدول فان تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي من خلال بلورة سياسات اقتصادية تهدف للحد من أخطار المنافسة الدولية على الاقتصاد الوطني تمثل أنجع الطرق لتقليل أخطار التحرير التجاري والنقدي خاصة في المراحل الأولى من التحول الاقتصادي. في هذا الإطار فقد تبنت الحكومات في دول شرق آسيا اتجاهين:حماية القطاعات الصناعية التي تواجه إمكانية المنافسة الدولية والتصدير في حال ما إذا توفرت ميزة نسبية لتلك الدولة في قطاع صناعي معين.

ولا يقتصر الأمر على الدول النامية أو الصاعدة بل يتجاوز يتعلق الأمر كذلك بالدول المصنعة حيث تتبنى الدول اللبرالية توجهاً حمائياً لقطاعاتها الصناعية التي تعاني محدودية في المنافسة وهذا بمجرد ظهور منافسين في بيئة تتميز بالتجارة الحرة. ولا يَعُد تحكم الدولة في مسار تحرير التجارة الخارجية أو حماية الصناعات الناشئة ظاهرة جديدة بل إن نشأة الصناعة في الدول اللبرالية الأكثر تصنيع بدأت بوادرها الأولى من خلال تبني توجه حمائي،إذ فسر كل من Noland و Pack (2003) نشأة السياسة الصناعية في اليابان بجملة الإصلاحات التي قام بها ميجي Meiji في أواسط القرن التاسع عشر والتي اهتمت بالدور المحوري التي لعبته الدولة في تحقيق التنمية من خلال الحرص على :التصنيع (من خلال جعل الدولة غنية) وكذا العمل على امتلاك جيش قوي

. (Stiglitz & Charlton, Pour un Commerce Mondial plus Juste, 2007, pp. 44-45)

وقد انتقلت الحكومة اليابانية لاحقاً إلى تبني سياسة دعم مختلف القطاعات الصناعية كشكل من أشكال الحمائية ،حيث إن الشروط التي فرضتها الدول الغربية على اليابان المتضمنة إزالة الحواجز الجمركية وتحرير السوق جعل الحكومة اليابانية تسير نحو تبني خيارات جديدة لحماية اقتصادها المتمثلة في القروض المدعومة المقدمة من البنوك العامة للمؤسسات الوطنية،فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة اليابانية بتدعيم الصناعات الثقيلة وصناعة الألمنيوم إضافة إلى صناعة السيارات. وبعد مرور عشرية دخلت الصناعات الالكترونية في دائرة التدعيم الحكومي من خلال تقديم تحفيزات للاستثمار في هذا القطاع .

6-دور المتغيرات الخارجية في تحرير الاقتصاديات النامية: نموذج "إجماع واشنطن"

في سنة 1990 أثار الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسونJohn Williamson فكرة "إجماع واشنطن" وهو طرح عرف رواجاً كبيراً غداة الحرب الباردة والذي كان ينادي من خلالها بضرورة مرافقة الدول النامية خاصة التي كانت تتبنى النهج الاشتراكي سابقاً في تحولها الاقتصادي ودفعها نحو تبني نهج الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاديات القومية.

ينطلق إجماع واشنطن من المبدأ القائل "أنه يمكن للأسواق ولوحدها حل المشاكل الاقتصادية"،أي أن توازنات السوق الحرة القائمة على العرض والطلب كفيلة لوحدها بإيجاد اقتصاد يتميز بالفعالية والقوة التنافسية وقادر في نفس الوقت على حل المشاكل وحالات اللاتوازن التي يمكن أن تحصل بين العرض والطلب. متوازن في نفس الوقت،وعلى هذا الأساس فان اجماع واشنطن يكرس أولوية السوق أو كما يطلق عليه حيوية السوق Market Fundamentalism (Serra & Stiglitz, 2008, p. 03). وارتبط "إجماع واشنطن" بالرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغن R.Reagan ورئيسة الوزراء البريطانية سابقاً مارغاريت تاتشر M. Thatcher واللذان كانا أبرز شخصيتين سياسيتين روجت لهذا المبدأ في السياسية الخارجية لبلديهما.

ويعتبر "إجماع واشنطن" بمثابة الاتفاق الذي تم بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى وزارة الخزانة الأمريكية والذي بمقتضاه تم تبني مجموعة من الإصلاحات الموجهة للدول النامية والأنظمة التي تعرف تحولاً اقتصادياً والتي كانت بالأمس القريب نظم اشتراكية وشيوعية،ومن جملة هذه الإصلاحات مبدأ تقليل دور الحكومة خاصة في القطاع الاقتصادي وإزالة القيود عن النشاط الاقتصادي من خلال تسريع وتيرة تحرير التجارة وتحرير حركة رؤوس الأموال إضافة إلى الدفع نحو الخصخصة (ستيغليتز، 2009، صفحة 35).

أما في الشق المالي والنقدي فقد ارتكز "إجماع واشنطن" على ضرورة تبني هذه الدول سياسات مالية أكثر صرامة أو كما يطلق عليها مصطلح "التقشف المالي" وهذا لكون أن السياسات المالية للدول عاجزة على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. وقد أوكلت هذه مهمة مرافقة هذه الدول في تحولها الاقتصادي إلى المؤسسات النقدية الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهذا لما تملكه من قدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية لهذه الدول. إذ أصبح الاقتراض من هذه المؤسسات مرهون بمدى الاستجابة لشروط الاجماع والذي يعد التسريع في وتيرة التحرير التجاري والمالي من أهم بنودها.

لقد واجه أنصار "إجماع واشنطن" مجموعة من الانتقادات خاصة من قبل بعض الاقتصاديين الأمريكيين ولعل من أهم هؤلاء جوزيف ستيغليتز J.Stiglitz الذي اعتبر بأن السوق أثبتت محدوديتها وفشلها في التعاطي مع المشاكل الاقتصادية خاصة في الدول النامية والتي تتميز اقتصادياتها بانعدام المعلومات وغياب القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ما يعطي الانطباع أن حرية الأسواق تبقى غير ناجعة اقتصادياً.

وقد عرف هذا الطرح رواجاً كبيراً في الحقل الأكاديمي والسياسي وهذا على اعتبار أنه يتناسق مع الحقائق والإحصائيات التي تؤكد الأثر السلبي التي نتجت عن تطبيق شروط المؤسسات الدولية في مختلف

الدول النامية خاصة في مرحلة تحولها الاقتصادي،ولعل من بين أهم هذه التبعات تباطؤ نسب النمو الاقتصادي في هذه الدول.فعلى سبيل المثال فشلت سياسات صندوق النقد الدولي في معظم دول أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين في تنمية اقتصاديات المنطقة ما أثر سلباً على نسب النمو الاقتصادي،فقد بلغت نسبة نمو الدخل الوطني الخام السنوي(G.D.P) ما يعادل 1% سنويا في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003 (أي في الفترة التي تبنت هذه الدول إصلاحات المؤسسات الدولية) وهذا بعدما سجلت دول المنطقة نسباً وصلت إلى 3.3% سنوات الستينات و2.4 % سنوات السبعينات من القرن الماضي (Harinder, 2008, p. 219).والملاحظ من خلال الإحصائيات بأن دول أمريكا اللاتينية نجحت في تحقيق نمو اقتصادي مرتفعة في فترة سادت فيها عقيدة الحمائية الاقتصادية والتجارية،كما أن ما حققته دول المنطقة من نمو في ظل الحمائية يفوق ضعف النمو المحقق في ظل سياسات صندوق النقد الدولي.

ولعل من بين الأسباب التي أدت لفشل سياسات "اجماع واشنطن" في تحقيق تنمية اقتصادية في دول أمريكا اللاتينية هو وتيرة التحرير الاقتصادي المتسارعة وغير المتأنية والتي فرضتها المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي على دول المنطقة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن قيمة التعريفات الجمركية لدول أمريكا اللاتينية تراجعت بطريقة سريعة وهذا بانتقالها من 50% سنة 1980 إلى 33% سنة 1990،أي أن نسبة التفكيك الجمركي وصلت 17% في 10 سنوات فقط وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالنظر الى المعدل السنوي الذي يمثل 1.7%. وقد واصلت دول المنطقة انتهاج نفس النهج تماشياً مع الضغوطات الدولية ففي الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 واصلت التعريفات الجمركية في التراجع إذ وصلت نسبة التفكيك الجمركي في هذه الفترة الى 10%. والملاحظ أن هذه الفترة من أهم الفترات التي عرفت تخفيضات معتبرة في التعريفات الجمركية تجاه الواردات إذ مثلت الربع(1/4) من قيمة التخفيضات الكلية التي عرفتها دول المنطقة منذ بداية الثمانينات. في نفس السياق تشير إحصائيات مؤشر الإصلاح الهيكلي Structural reforms index(S.R.I)[1] ان دول المنطقة تجاوبت بوتيرة متسارعة مع شروط التصحيح الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية حيث ارتفع مؤشر الإصلاح الهيكلي (S.R.I) من 0.4 سنة 1989 إلى 0.6 سنة 1995(Birdsall, 2010, p. 10)، ووصفاً لهذه المرحلة المهمة في تاريخ المنطقة وصف ايدواردو لورا Eduardo Lora (2001) فترة التسعينات بأنها "فترة الموجة الكبيرة" Great wave للإصلاحات الهيكلية في أمريكا اللاتينية.

وتطرح شروط المؤسسات الدولية التي عرفت بالتصحيح الهيكلي اشكاليات اقتصادية عدة ولعل أهمها مسار التفكيك الجمركي وأثره على نمو مداخيل الدولة،فعادة ما يؤدي التفكيك الجمركي المتسارع إلى

[1] **مؤشر الاصلاح الهيكلي Structural reforms index (S.R.I)** هو مؤشر محصور بين الصفر –0– و واحد–1– ،اقتراب المؤشر من الصفر يعني أن الإصلاحات الهيكلية طفيفة أو منعدمة ،أما اقترابه من الواحد فهو دلالة علة تبني إصلاحات هيكلية بصفة جذرية. يقاس هذا المؤشر باستعمال مجموعة من المؤشرات الفرعية و المتمثلة في:ظروف التجارة، التبادل الخارجي، قيمة الضرائب، مستوى التحرير المالي، مستوى الخصخصة، مستوى العمالة .

استنزاف موارد مالية كبيرة يفترض أن تعود بالإيجاب على خزانة الدولة وهذا على اعتبار أن الضرائب المفروضة على السلع المستوردة مصدراً أساسيا لمداخيل الدولة. يشير Michael Finger إلى علاقة عملية التحرير التجاري والتفكيك الجمركي في الدول النامية على النمو الاقتصادي من خلال اعتباره أن الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول النامية في إطار الاندماج الاقتصادي في النظام الاقتصادي الدولي جد مكلفة،إذ تحتاج دولة نامية إلى ما يقارب 150 مليون دولار للاستجابة للشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ما يمثل إيرادات التنمية لبعض الدول الأقل نموا. وترتبط هذه الشروط أساس بإزالة الحواجز الجمركية أمام حركة السلع والخدمات وكذا تنقل رؤوس الأموال والأشخاص (Rodrik, 2001, p. 45) .

7.الخاتمة

لقد أدى التحول الاقتصادي الذي شهدته الدول النامية والاشتراكية سابقاً والذي عرف بعث مسار تحرير الأسواق الاقتصادية والتجارية في الى ظهور نموذجين متناقضين من التنمية الاقتصادية، فثمة اقتصاديات نجحت في الاستثمار في تحرير أسواقها لتحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفع كما أضفت هذا التحول إلى فشل اقتصاديات أخرى في تحقيق هذه المكاسب. وعليه فان تحرير الأسواق الوطنية لا تؤدي حتماً الى نجاح الدول النامية في تحسين الدخل القومي لاقتصادياتهم.

يرتبط مدى نجاح تحرير الأسواق الوطنية في تحسين نسب النمو الاقتصادي بمتغير ثالث وهو بمثابة المتغير الوسيط، حيث يتعلق الأمر بوتيرة تحرير الأسواق الوطنية. حيث وُجِد بأن تحرير الأسواق بوتيرة بطيئة ومتأنية سيسمح للدول بتكييف قطاعاتها الصناعية مع المنافسة الخارجية والحد دون أن يتعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمة الاستراد. وعلى هذا الأساس فان هذا البديل سيسمح للسياسات الحكومية بحماية "قطاعاتها الناشئة" والتي ستسمح في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة كمرحلة أولى والتوجه نحو التصدير والاستثمار خارج دولها الأم لاحقاً، وفي هذه الحالة سيسمح تبني هذا الخيار بمضاعفة الدخل القومي الخام للدولة.

بالمقابل فان التحرير السريع للأسواق الوطنية سيؤدي حتماً الى تعرض الاقتصاد الوطني لصدمات الاستراد والتي ستضعف القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية الوطنية في مواجهة المنافسين الخارجيين. ولعل من بين أهم الأسباب التي تدفع الدول لتبني خيار التحرير الاقتصادي المتسارع هي الضغوطات الدولية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية التي تحاول استغلال هشاشة الاقتصاديات النامية وحاجتها الملحة للاستدانة منها لفرض شروطها وفرض نموذج من الإصلاحات الاقتصادية قائمة على ضرورة التحرير الاقتصادي المتسارع، إضافة إلى إرغام الدول على تقليص سيادتها على المجال الاقتصادي والمالي من خلال تبني خيار الخصخصة وتعويم العملة...الخ، وتمثل هذه الشروط اجحافاً في حق هذه الدول النامية من خلال تعطيل سياساتها العامة والتي من شأنها أن تستغل بطريقة عقلانية لفرص تحرير الأسواق في سبيل تحسين أداء اقتصاداتها.

7.قائمة المراجع

- Bhagwati, J. (2004). *In Defense of Globalization.* New York: Oxford University Press.
- Birdsall, N. (2010). The Washington Consensus. *The World Bank Policy Research Working* .
- Cohen, D. (2002). Mondialisation et Croissance Economique: qui détermine quoi. *Revue du Maus* , pp. 119-122.
- Dani Rodrik .(2001) .Les Mirages de l'Ouverture Exterieur . *Economie Politique*.
- Gilpin, R. (2001). *Global Political Economy.* Princeton : Princeton University Press.
- Harinder, K. (2008). *Growth and Devlopement in Emerging Market Economy.* London: Sage Publications.
- Institut Français des Relations Internationales .(2002) . *Le Commerce Mondial au 21 Siècle . .*Publications I.F.R.I.
- Irwin, D. (2009). *Free Trade Under Fire.* Princeton: Princeton University Press.
- Lamzoudi, N. (2005). *L"impact du Degré d"ouverture sur la Croissance Economique.* Montréal.
- l'Organisation Mondiale du Commerce . (2008). *Rapport sur le Commerce Mondiale* . Publications de l'OMC.
- Rodréguez, F. (2007, August). Openess and growth: What have we learned? *Economic and Social Affairs* , pp. 01-25.
- Sachs, J., & Warner, A. (1995). Economic Reform and Progress of Global Integration. *Brooking Paper on Economic Activity* , pp. 01-118.
- Serra, N., & Stiglitz, J. (2008). *The Washington Consensus Reconsidered.* Oxford: Oxford University Press.
- Stiglitz, J., & Charlton, A. (2007). *Pour un Commerce Mondial plus Juste.* Fayard.
- Stiglitz, J., & Ocampo, J. A. (2005). *Capital Market Liberalization and Development.* Oxford: Oxford university Press.
- جراهام دونكلي. (2009). *التجارة الحرة*. القاهرة : المركز القومي للترجمة.
- جوزيف ستيغليتز. (2009). *كيف نجعل العولمة مثمرة*. القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- روبيرت غيلبن. (2004). *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- عبد المجيد عبد المطلب. (2003). *النظام الاقتصادي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.